



التمويل الأخضر كرافعة لتعزيز المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

دراسة ميدانية في المصارف العراقية

م.م. مروة عادل كمال حميد^١، م.م. دعاء حكمت عباس^٢

المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق^١

marwa.adel64@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق^٢

doaa.h.abbas@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التمويل الأخضر بوصفه رافعة أساسية لتعزيز المرونة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وذلك في ظل التحديات المالية والبيئية التي تواجه هذا القطاع الحيوي. تتجسد أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى الكشف عن مدى قدرة الأدوات والآليات الخضراء على دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين قدرتها على امتصاص الصدمات، والتكيف مع التقلبات في البيئة الاقتصادية، وتعزيز مرونتها التمويلية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة ميدانية لقياس متغيرات الدراسة وتحليل العلاقات بينها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد جرى تطبيق الاستبانة على عينة من العاملين في القطاع المصرفي العراقي ممن يمتلكون خبرة مباشرة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص الموظفين في أقسام (الاتئمان، التمويل، المخاطر، وتطوير المنتجات المصرفية). بلغ حجم العينة المقترحة (210) فرداً من المصارف الأهلية والحكومية التي تقدم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

توصل البحث إلى أن التمويل الأخضر يمارس تأثيراً مباشراً ومعنوياً في المرونة المالية، ولاسيما من خلال الأدوات المرتبطة بإدارة المخاطر والاستقرار طويل الأجل، الأمر الذي يؤكد أن التمويل الأخضر يمثل أحد المحددات الرئيسية لقدرة المصارف على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية. وتوصي الدراسة إدراج التمويل الأخضر بوصفه عنصراً جوهرياً في الاستراتيجيات المصرفية طويلة الأجل، مع توجيه الموارد والاستثمارات نحو الأدوات الخضراء الأكثر قدرة على تعزيز المرونة المالية وبناء نظام مصرفي أكثر صلابة واستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأخضر، المرونة المالية، الاسهم الخضراء، التامين الأخضر.



Green finance as a lever to enhance the financial resilience of small and medium enterprises: A field study in Iraqi banks

Marwa Adel Kamal Hamid, Doaa hikmat abbas

Iraqi Center for Cancer Research and Medical Genetics , Al-Mustansiriya University

marwa.adel64@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Iraqia University, College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq

doaa.h.abbas@aliraqia.edu.iq

Abstract:

This research aims to analyze the role of green finance as a key driver for enhancing the financial resilience of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Iraq, given the financial and environmental challenges facing this vital sector. The study's significance lies in its exploration of the extent to which green tools and mechanisms can support the sustainability of SMEs by improving their ability to absorb shocks, adapt to fluctuations in the economic environment, and enhance their financial flexibility.

The research employed a descriptive-analytical approach, utilizing a field questionnaire designed to measure the study variables and analyze the relationships between them using appropriate statistical methods. The questionnaire was administered to a sample of employees in the Iraqi banking sector with direct experience in SME financing, particularly those working in credit, finance, risk management, and product development departments. The sample size comprised 210 individuals from private and public banks that provide financing services to SMEs.

The research concluded that green finance exerts a direct and significant impact on financial resilience, particularly through instruments related to risk management and long-term stability. This underscores that green finance is a key determinant of banks' ability to withstand economic and financial fluctuations. The study recommends integrating green finance as a core component of long-term banking strategies, directing resources and investments toward green instruments that are best positioned to enhance financial resilience and build a more robust and sustainable banking system.

Keywords

Green finance, financial flexibility, green stocks, green insurance.

مقدمة البحث.

شهد العالم في السنوات الأخيرة توجهاً متزايداً نحو تبني مبادئ التمويل الأخضر، التي تُعتبر أداةً أساسيةً للانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة ومرونة في العراق، تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزةً أساسيةً للنمو الاقتصادي، إلا أنها لا تزال تواجه تحدياتٍ كبيرةً تتعلق بمحدودية فرص الحصول على التمويل، وارتفاع مخاطر الأعمال والتقلبات الاقتصادية، لذا يُعدّ تعزيز مرونتها المالية أمراً بالغ الأهمية لضمان استمرارية عملياتها على المدى الطويل. في هذا السياق يبرز التمويل الأخضر كآلية تمويل حديثة تُساعد على توفير تمويل مستدام، وتقليل المخاطر وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع أكثر مراعاةً للبيئة وهذا بدوره يُمكن أن يُعزز قدرة هذه الشركات على تحمل الصدمات وضمان استدامتها.

المحور الاول: منهجية البحث

مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية الحيوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط الاقتصاد العراقي، إلا أنها تواجه مستويات عالية من المخاطر المالية وضعف القدرة على مواجهة الأزمات وتقلبات السوق، وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى المرونة المالية لديها. وفي الوقت ذاته ما يزال تطبيق التمويل الأخضر في القطاع المصرفي العراقي محدوداً وغير واضح المعالم الأمر الذي يثير تساؤلات حول قدرة هذا النوع من التمويل على الإسهام في تحسين المرونة المالية لتلك المشروعات، وبناءً على ذلك، تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي: "ما مدى إسهام التمويل الأخضر في تعزيز المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق؟" ويتفرع عنه عدد من الأسئلة البحثية، منها:

١. ما مستوى تطبيق أدوات التمويل الأخضر في المصارف العراقية؟
٢. ما مستوى المرونة المالية لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
٣. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

١. تحليل مستوى تطبيق أدوات ومؤشرات التمويل الأخضر في المصارف العراقية المقدمة لخدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. اختبار أثر التمويل الأخضر في تعزيز المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣. التعرف على مدى استعداد القطاع المصرفي العراقي لتبني أدوات التمويل الأخضر في سياساته الائتمانية.

٤. تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تطوير سياسات التمويل الأخضر بما يعزز من مرونة واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج موضوعاً معاصراً يتمثل في دور التمويل الأخضر كرافعة لتعزيز المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي مشروعات تعد محورياً مهماً للنمو الاقتصادي في العراق، لكنها تعاني من تحديات تمويلية وهيكلية تقلل قدرتها على مواجهة الأزمات. ويسهم البحث في سد فجوة معرفية محلية من خلال تحليل كيفية توظيف أدوات التمويل الأخضر داخل القطاع المصرفي العراقي لدعم استدامة هذه المشروعات، وتحسين قدرتها على التكيف مع المخاطر المالية والبيئية، وتعزيز قدرتها على الصمود والاستمرار. كما يكتسب البحث أهميته من إمكانية الإفادة من نتائجه من قبل صانعي القرار والمصارف والمؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في وضع سياسات تمويلية أكثر فاعلية، وبما يتسق مع الاتجاهات العالمية نحو التمويل المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود البحث

١. الحدود المكانية

تجري هذه الدراسة في القطاع المصرفي العراقي، وتشمل عدداً من المصارف الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢. الحدود البشرية

تقتصر عينة الدراسة على العاملين في المصارف العراقية ممن لهم علاقة مباشرة بعمليات التمويل، وتشمل موظفي (قسم الائتمان، قسم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قسم المخاطر، قسم تطوير المنتجات المصرفية)

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لدراسة الظواهر المالية والمصرفية وتحليل العلاقات بين المتغيرات. ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات من المصادر النظرية والميدانية، ثم تحليلها للوصول إلى استنتاجات دقيقة تعكس طبيعة تأثير التمويل الأخضر في المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فرضية البحث

١. الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأخضر والمرونة المالية.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى:

أ- الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسهم الخضراء والمرونة المالية.

ب- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصناديق الخضراء والمرونة المالية.

ت- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السندات والقروض الخضراء والمرونة المالية.

ث- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التأمين الأخضر والمرونة المالية.

٢. الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في المرونة المالية.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأسهم الخضراء في المرونة المالية.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للصناديق الخضراء في المرونة المالية.

ت- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للسندات والقروض الخضراء في المرونة المالية.

ث- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتأمين الأخضر في المرونة المالية.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

التمويل الأخضر والمرونة المالية

أولاً: التمويل الأخضر واهميته وابعاده

١. مفهوم التمويل الأخضر

يهدف مفهوم التمويل الأخضر إلى إعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية وتصحيحها لجعلها أكثر مراعاةً للبيئة وتعزيز التنمية الاجتماعية، إذ وُضع في المقام الأول لدعم حماية البيئة والحفاظ عليها. لذا لا يهدف بالضرورة إلى تراكم الثروة المادية على حساب تزايد المخاطر البيئية والتفاوتات الاجتماعية، بل إلى تحقيق التنمية المستدامة التي يجب أن تظل الهدف الأسمى (البناء والامير . ٢٠١٩ : ٨).

وعرفته مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنه مختلف الاستثمارات والقروض التي تمول المشاريع الصديقة للبيئة والهادفة لحمايتها والمحافظة على الموارد الطبيعية. (IFC: ٢٠٢٢)

كما يُعرّف التمويل الأخضر بأنه تمويل المشاريع التي تساهم في تقليل الانبعاثات، وتحسين استخدام الموارد البيئية، وتخفيف آثار تغير المناخ، من خلال تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تقديم قروض أكثر ملاءمة للبيئة وتأخذ البعد البيئي في الاعتبار (صالح، ٢٠٢٢ : ٧)

كما يُعرّف أيضًا بأنه تمويل الاستثمارات العامة والخاصة التي تعزز الاستدامة البيئية حيث يرمز "الأخضر" إلى الطبيعة والحياة والنضارة والنمو، ومن ثم يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية عن طريق استثمارات مختلفة في نمط حياة صحي. (Mohd & kaushal, 2018, p. 64).

يهدف التمويل الأخضر أو "تخضير النظام المالي" إلى نشر أدوات وإجراءات جديدة داخل النظام المالي لدمج الاعتبارات المناخية والبيئية في إدارة المخاطر المالية، زمن ثم في قرارات الاستثمار حيث يتجسد هذا المفهوم في تحفيز الأسواق المالية عن طريق تطوير أدوات مالية مثل السندات الخضراء، على الاستثمار في أصول جديدة أساسية وتمويل مشاريع خضراء صديقة للبيئة. وتسعى هذه المشاريع إلى خلق بيئة وخدمات مستدامة للأجيال القادمة مع خفض التكاليف في الوقت ذاته (سعيد ومكطوف. ٢٠٢٢ : ٤).

٢. أهمية التمويل الأخضر

يمثل التمويل الأخضر أحد المرتكزات الحديثة في بناء اقتصادات قادرة على مواجهة تحديات التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يساهم في توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تمتلك أثراً بيئياً إيجابياً، ويعزز كفاءة استخدام الطاقة، ويدعم الابتكار في التقنيات النظيفة. ويُعد هذا النوع من التمويل أداة استراتيجية لرفع مستوى الوعي البيئي داخل النظام المالي وتوسيع نطاق الاستثمارات المسؤولة، الأمر الذي يجعل دوره محورياً



في تعزيز استدامة القطاعات الاقتصادية المختلفة. وانطلاقاً من ذلك، تظهر أهمية التمويل الأخضر من خلال النقاط الآتية (اسكندر. ٢٠٢١: ٧-٨):

أ- يهدف التمويل الأخضر إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين البيئة، وتطوير القطاع المالي، وضمان تدفق رأس مال كافٍ في السوق لدعم الأنشطة الاقتصادية الخضراء.

ب- يُمكن التمويل الأخضر المستثمرين في القطاع المالي من التوفيق بين العوائد المالية والفوائد البيئية. ت- للتمويل الأخضر القدرة على المساهمة في تحقيق الأهداف العالمية وتحويل الاقتصاد من خلال تسهيل الوصول إلى خدمات مثل الطاقة الشمسية، والحد من الفقر، وتحفيز النشاط الاقتصادي.

ث- يُشجع التمويل الأخضر الاستثمارات السليمة بيئياً، ويُقلل من الآثار الضارة للانبعاثات. كما يشمل الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية داخل النظام المالي.

ج- يُساعد على خفض إجمالي تكاليف الاستثمار والتشغيل، مما يُحسن الجدوى المالية.

٣. أهداف التمويل الأخضر

تهدف مبادئ التمويل الأخضر إلى دعم الانتقال نحو اقتصاد مستدام عن طريق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تركز على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة وتشجيع السلوك البيئي المسؤول وتعزيز الشفافية والاستدامة في القطاع المالي، إضافة إلى دعم الابتكار في المنتجات والخدمات المالية الخضراء. وتتمثل أهم هذه الأهداف بالآتي (حسن والغفور. ٢٠٢٥: ٦) و (Cheberyako & Miedviedkova. 2021: 4):

أ- يشجع على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات مالية خضراء جديدة، مثل السندات الخضراء، والقروض الخضراء، ومشتقات التنمية المستدامة.

ب- يشجع على السلوك المسؤول بيئياً بين الشركات والمستهلكين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم حوافز مالية، مثل أسعار فائدة منخفضة أو مزايا ضريبية، للاستثمار في التقنيات الخضراء أو الممارسات المستدامة.

ت- يوجه التمويل الأخضر رأس المال نحو المشاريع والمبادرات التي تعزز التنمية المستدامة ولها تأثير بيئي إيجابي. ويعطي الأولوية للاستثمارات في الطاقة المتجددة، والتقنيات الموفرة للطاقة، والزراعة المستدامة، والحفاظ على النظم البيئية.

ث- يهدف التمويل الأخضر إلى تعزيز الشفافية في القطاع المالي من خلال تشجيع نشر البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وهذا يُمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مدروسة، ويدعم الانتقال إلى نموذج اقتصادي أكثر استدامة.

٤. تحديات التمويل الأخضر



على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يقدمها التمويل الأخضر لتحسين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ككل، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تطبيقه. وتشمل هذه التحديات (اسكندر. ٢٠٢١: ٨ - ٩):

أ- نقص القدرات الحكومية اللازمة لتعيين وكالات تنفيذ وطنية ضمن مرفق التمويل العالمي وآليات التمويل الدولية الأخرى.

ب- نقص القدرات داخل وكالات التمويل في مجال الإدارة الاقتصادية والمؤسسية، بما في ذلك نقص الموارد البشرية والمهارات، بالإضافة إلى ضعف فهم الآثار المالية للمخاطر البيئية.

ت- نقص التوجيه بشأن تمويل المناخ العالمي، مما يؤدي إلى بطء صرف الأموال.

ث- نقص القدرات الداخلية اللازمة لإعداد مقترحات مشاريع تلبي متطلبات الجودة لوكالة التمويل الأخضر.

ج- نقص وعي المستثمرين بطبيعة المشاريع الخضراء يُصعب التمييز بين المشاريع الخضراء ذات التركيز الدولي وتلك ذات الوصول المحدود.

ح- عدم وضوح لوائح وقوانين الاستثمار التي تحكم عمل الصناديق الخضراء.

خ- الإجراءات المعقدة لإعادة التمويل وإعادة الهيكلة ونقل وتأمين القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥. ابعاد التمويل الاخضر:

يستند التمويل الأخضر إلى مجموعة من الأدوات والآليات المالية التي تهدف إلى دعم المشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي وتعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام. وتمثل هذه الأبعاد الأساس العملي لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الصديقة للبيئة وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي، وبما يضمن تحقيق عوائد مالية متوازنة مع الأهداف البيئية ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ- الأسهم الخضراء: يُعد هذا أبسط أنواع الاستثمار الأخضر، ويتضمن شراء أسهم في شركات ملتزمة التزامًا راسخًا بالبيئة (الشركات الناشئة). تعمل العديد من هذه الشركات على تطوير مصادر ومواد طاقة بديلة لمستقبل منخفض الكربون، وتستهدف المستهلكين المهتمين بالبيئة.

ب- الصناديق الخضراء: هي استثمارات في وحدات صناديق الاستثمار المشترك أو صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs)، تتيح للأفراد والشركات المشاركة سنويًا في برنامج استثماري يُديره مستشارون متخصصون. الهدف هو تحقيق أعلى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة. كما تتيح الصناديق الخضراء تجميع الاستثمارات الصغيرة من خلال طرحها عبر أدوات مالية مختلفة لتحسين العوائد (سعيد ومكطوف. ٢٠٢٢: ٥).

ت- السندات والقروض الخضراء: يُعرّف البنك الدولي السندات الخضراء بأنها أوراق دين تُصدر لضمان تمويل المشاريع البيئية والمناخية المستدامة. وهذا يُشجع على حماية البيئة، بما في ذلك مشاريع الطاقة النظيفة،

ومبادرات حماية المناخ، والإدارة المستدامة للنفايات، وغيرها. تختلف السندات الخضراء عن أنواع السندات الأخرى في أنها تمثل التزامًا باتفاقية التمويل الناتجة عن المشاريع الخضراء. (منال وقرمية. ٢٠٢٢: ٧).

ث- التأمين الأخضر: يهدف هذا النوع من التأمين إلى تعزيز إدارة المخاطر البيئية من خلال تسليط الضوء على التكاليف الضمنية المرتبطة بامتصاص التأثيرات الخارجية البيئية مثل التلوث. ويُعد هذا النوع من التأمين الأخضر من أكثر أشكال التأمين الأخضر انتشاراً في بعض مناطق العالم. ويوفر هذا النوع تغطية تأمينية بيئية عن طريق تعويض الخسائر المرتبطة بحوادث التلوث، مثل الغرامات والضرائب والرسوم القانونية والنفقات الطبية، وهذا يُقلل من الجاذبية النسبية للاستثمارات البيئية عالية المخاطر. يتضمن التأمين الأخضر آليات للاستجابة السريعة لحوادث التلوث. علاوة على ذلك، يُمكنه تقديم حلول طويلة الأجل، لا سيما للكوارث الطبيعية والفيضانات والعواصف التي تفاقمت بسبب تغير المناخ (سعيد ومكطوف. ٢٠٢٢: ٦).

ثانياً: المرونة المالية وأهميتها ومؤشراتها.

١. لمحة تاريخية عن المرونة المالية

لقد زادت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها العقود الأخيرة من حاجة المؤسسات المالية إلى مرونة أنظمتها المالية والإدارية. ففي ظل بيئة اليوم، ونتيجةً للتقدم السريع في الإدارة والأعمال، أصبح مشهد الأعمال مضطرباً ومتقلباً ومعقداً. وفي ظل هذا الوضع، يتعين على المؤسسات المالية الراغبة في الازدهار إظهار مرونة أكبر في هياكلها التنظيمية والمالية، وكذلك في إدارة مواردها البشرية. ولذلك، تُعتبر المرونة شرطاً أساسياً للمؤسسات المالية في عالم دائم التطور يتميز بتنافسية مالية متزايدة (الاسدي. ٢٠٢١: ٥).

ظهرت العديد من المفاهيم والمصطلحات في المجال المالي في العقود الأخيرة، نتيجةً للتطورات التي أثرت على القطاع المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص. ومن أهمها المرونة، التي يُعرّفها قاموس أكسفورد الجديد للغة الإنجليزية بأنها القدرة على التطور والتكيف مع الظروف المختلفة. (Oxford 2011:157)

٢. مفهوم المرونة المالية

ظهرت مفاهيم ومصطلحات عديدة في المجال المالي خلال العقود الأخيرة. تتبع هذه المفاهيم من التطورات التي أثرت على القطاع المالي عمومًا والقطاع المصرفي خصوصًا. من أهمها المرونة، التي تُشير إلى قدرة البنك على الوصول إلى الموارد المالية للاستجابة السريعة للأحداث غير المتوقعة وتعظيم قيمتها (Sreenivasulu & MamillaR. 2022 :157).

كما يعرفها (Cherkasova & Kuzmin,2018:139) بأنها قدرة البنك على الاحتفاظ باحتياطي كبير من القدرة على الاقتراض غير المُستخدمة.

٣. أهمية المرونة المالية.

تتمثل أهمية المرونة المالية بالاتي:

أ- تُسهّل المرونة المالية الربط بين التمويل بالرافعة المالية والأداء المالي للشركات. تُمكن هذه المرونة الشركات من تمويل استثماراتها وتجنّب الصعوبات المالية والتخلف عن السداد. تلعب المرونة المالية دورًا أساسيًا في استقرار الشركات وأمنها المالي (Gregory,2020:5) ..

ب- الشركات ذات المرونة المالية العالية قادرة على الاستثمار بفعالية لا سيما في المشاريع المربحة، على عكس الشركات ذات المرونة المالية المنخفضة (الأسدي، ١٠١:٢٠٢١) ..

ت- للمرونة المالية دور أساسي في استقرار شركات الاعمال وامتلاكها خاصية الامان (العامري، ٤١:٢٠١٨).
٤. مؤشرات المرونة المالية:

أ- الرافعة المالية:

تُشير الرافعة المالية إلى مدى استخدام الشركة للديون لتمويل استثماراتها. ويمثل ذلك فرصة ممتازة لتحسين الأرباح من خلال طرق تمويل متنوعة، فضلاً عن التوفير الضريبي الناتج عن ذلك. وهناك مجموعة من النسب التي يتم من خلالها قياس الرافعة المالية ويمكن تصنيفها الى ما يلي:

- نسبة المديونية = إجمالي الخصوم / إجمالي الاصول × ١٠٠%
- نسبة مضاعف حق الملكية هي أداة لقياس الرافعة المالية، تعكس النظرة التقليدية للدين (الاقتراض) والهيكل المالي. ويشير استخدامها عموماً إلى مستوى ديون الشركة. وتعكس نسبة حقوق الملكية رافعة الشركة المالية وسياساتها التمويلية وجميع مصادر التمويل، سواء كانت أموالاً خارجية أو أسهماً. وهي تُمثل مقياساً لمساهمة حقوق الملكية في تمويل أصول الشركة (الاسدي وعواد. ٢٠٢١: ١١).

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الاصول} / \text{إجمالي حقوق الملكية}) \times ١٠٠\%$$

• نسبة التداول

تقيس نسبة السيولة الحالية العلاقة بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة. وتشير النسبة المرتفعة إلى سيولة قوية، ومن ثم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. لذلك، ينبغي أن تساوي القيمة النقدية لأصول الشركة المتداولة قيمة خصومها المتداولة تماماً. أما النسبة المنخفضة فتشير إلى ضعف السيولة، ومن ثم اعتماد أكبر على التدفقات النقدية التشغيلية والتمويل الخارجي لتغطية الخصوم المتداولة. ونظراً لأن



قدرة الشركة على الاقتراض عاملٌ يؤخذ في الاعتبار فإن نسبة السيولة الحالية تفترض ضمناً أن المخزون والحسابات المدينة سائلة. وهذا الافتراض غير صحيح عندما يكون معدل دوران المخزون منخفضاً. تُحسب نسبة السيولة الحالية باستخدام الصيغة التالية (الاسدي وعواد، ٢٠٢١: ١١):

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الاصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}) \times 100\%$$

ب- صافي التدفق النقدي

يُعد التدفق النقدي موضوعاً بالغ الأهمية يُلخص التقلبات في السيولة النقدية للشركة. يوفر بيان التدفق النقدي معلومات قيّمة للمديرين والمستثمرين حول الأموال المتاحة لسداد الديون أو الاستثمار في مشاريع جديدة. يُعد النقد عنصراً مرناً للغاية للشركات، إلا أن الإدارة غير الكفؤة ونقص التخطيط قد يؤديان إلى الإفلاس (علي واسد، ٢٠٢٣: ٥).

$$\text{صافي التدفق النقدي} = \text{التدفق النقدي} / \text{اجمالي الاصول}$$

ت- نسبة الدين

إن معدل قابلية الدين هي نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول للشركة أي ما تملكه الشركة من أصول ملموسة مقدرة تستخدمها كضمان للدين (Lawrence & Chad .2015: 126).

$$\text{نسبة الدين} = \text{اجمالي الخصوم} / \text{اجمالي الاصول}$$

ث- الاصول النقدية

نسبة الاصول النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق إلى إجمالي الأصول، ويمكن حساب الاصول النقدية (شاكر، ٢٠٢١: ٥٤) من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{النقد} + \text{الاستثمار قصير الاجل} / \text{اجمالي الاصول} * 100$$

ثالثاً: العلاقة بين التمويل الأخضر والمرونة المالية

تُشير الأدبيات الحديثة إلى أن التمويل الأخضر يُعد من الأدوات المالية الاستراتيجية التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو مشاريع صديقة للبيئة وذات مخاطر أقل وتدفقات مالية أكثر استقراراً. وفي المقابل، تُعد المرونة المالية عاملاً أساسياً في قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية من خلال تعزيز قدرتها على إدارة الديون، وتحسين السيولة، وزيادة الأصول النقدية، والتحكم في الرافعة المالية.

وتستند العلاقة بين المتغيرين إلى أن اعتماد أدوات التمويل الأخضر (مثل السندات والقروض الخضراء، والصناديق الخضراء، والتأمين الأخضر) يساهم في:

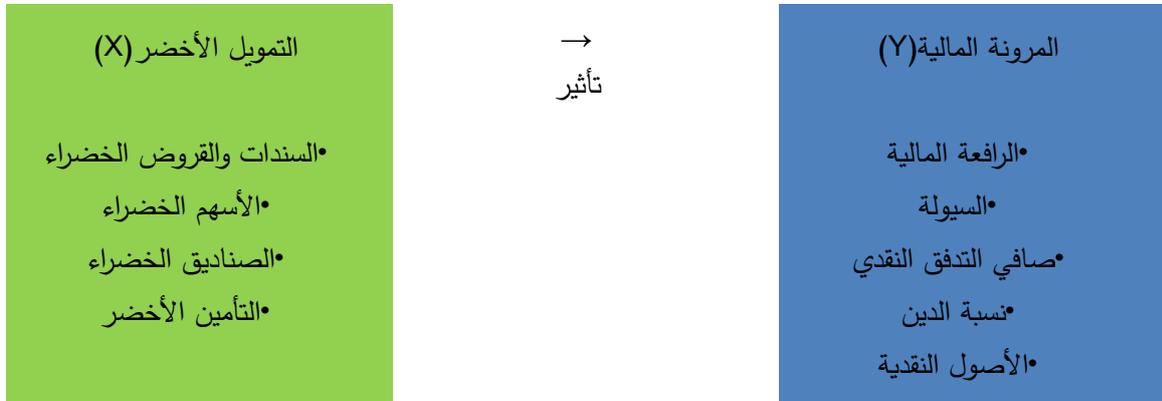
- خفض تكاليف التمويل نتيجة الحوافز المالية المرتبطة بالمشاريع الخضراء.
- تقليل المخاطر المالية عبر تمويل مشاريع أكثر استدامة وأقل تقلبًا.
- تحسين مستويات السيولة والتدفق النقدي بسبب دعم مشاريع ذات مردود مالي طويل الأجل.
- تعزيز القدرة على إدارة الالتزامات المالية وتقليل مستويات الديون قصيرة الأجل.
- رفع مستوى الأصول النقدية من خلال استثمارات مستدامة منخفضة المخاطر.

وبناءً عليه، فإن تبني التمويل الأخضر يُتوقع أن يؤدي إلى تعزيز مباشر في مؤشرات المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتوافق مع الاتجاهات العالمية التي تربط بين جودة التمويل النموذجي المفاهيمي للمتغيرين

رابعاً: النموذج المفاهيمي للبحث

تُبين الأدبيات الحديثة أن التمويل الأخضر يُمثل أحد الأدوات المالية الداعمة للاستدامة من خلال توجيه الموارد نحو مشاريع منخفضة المخاطر وأكثر قدرة على توليد تدفقات مالية مستقرة. وفي المقابل، تُعد المرونة المالية عاملاً حاسماً في قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات الاقتصادية وإدارة التزاماتها بكفاءة. وانطلاقاً من ذلك، يفترض هذا البحث وجود علاقة تأثير مباشر بين تبني أدوات التمويل الأخضر وبين تعزيز مؤشرات المرونة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويوضح النموذج المفاهيمي الآتي الاتجاه العام لهذه العلاقة من خلال الربط بين المتغير المستقل (التمويل الأخضر) ومتغير البحث التابع (المرونة المالية) عبر أبعاد كل منهما.

الشكل (١)



المصدر: من اعداد الباحثة.

المحور الثالث: الجانب العملي

يتناول هذا المحور عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من خلال الاستبانة المصممة لقياس متغيري التمويل الأخضر والمرونة المالية، وذلك بالاعتماد على عينة البحث البالغة (210) فردًا من العاملين في المصارف العراقية الأهلية والحكومية. ويهدف هذا التحليل إلى تشخيص الخصائص العامة لأفراد العينة، وتقديم فهم أعمق لطبيعة الظواهر محل الدراسة، بما يسهم في تفسير النتائج الإحصائية بصورة علمية دقيقة، ويدعم عملية اختبار فرضيات البحث لاحقاً.

أولاً: السمات الشخصية لعينة البحث

يعرض هذا المبحث الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة البحث، التي تمثلت في (210) فرداً، بواقع (35) فرداً من كل مصرف من المصارف الستة التي شملها التطبيق الميداني. وقد تم تصنيف هذه الخصائص وفق مجموعة من المتغيرات الأساسية، هي: النوع الاجتماعي، العمر، التحصيل الدراسي، العنوان الوظيفي، سنوات الخدمة، وعدد سنوات الخدمة في المنصب الحالي، لما لهذه المتغيرات من أهمية في تفسير اتجاهات وآراء المبحوثين تجاه متغيرات الدراسة.

ويُبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة وفق هذه السمات، من خلال عرض التكرارات والنسب المئوية لكل فئة، بهدف إعطاء صورة واضحة عن التركيب الديموغرافي والوظيفي للعينة، ومدى تنوعها وتمثيلها لمجتمع البحث.

يتضح من الجدول أن عينة البحث تضم أفراداً من خلفيات وظيفية وتعليمية وخبرات عملية متباينة، الأمر الذي يعزز من موضوعية النتائج ويزيد من قدرتها على التعبير عن واقع العاملين في المصارف العراقية محل الدراسة. كما يعكس هذا التنوع ملاءمة العينة لأغراض البحث، ولاسيما في ما يتعلق بتقييم ممارسات التمويل الأخضر ومستوى المرونة المالية من وجهة نظر العاملين في الأقسام المصرفية ذات العلاقة.



الجدول (1) المعلومات الشخصية لعينة البحث (ن = ٢١٠)

النسبة (%)	التكرار (n)	الفئة	السمة
56%	118	ذكر	النوع الاجتماعي
44%	92	أنثى	
100%	210	المجموع	
15%	32	25 سنة فأقل	العمر
35%	74	26 - 35 سنة	
30%	63	36 - 45 سنة	
15%	31	46 - 55 سنة	
5%	10	56 سنة فأكثر	
100%	210	المجموع	
9%	18	دبلوم	التحصيل الدراسي
61%	128	بكالوريوس	
11%	24	دبلوم عالي	
17%	36	ماجستير	
2%	4	دكتوراه	
100%	210	المجموع	
34%	72	محاسبة	التخصص الأكاديمي
28%	58	مالية ومصرفية	
15%	31	اقتصاد	



18%	37	إدارة أعمال	
5%	12	أخرى	
100%	210	المجموع	
14%	29	5 سنوات فأقل	سنوات الخدمة
27%	57	6 - 10 سنوات	
29%	61	11 - 15 سنة	
20%	41	16 - 20 سنة	
10%	22	21 سنة فأكثر	
100%	210	المجموع	
16.7%	35	مصرف بغداد	أعمل في
16.7%	35	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	
16.7%	35	مصرف المنصور للاستثمار	
16.7%	35	مصرف الرافدين	
16.7%	35	مصرف الرشيد	
16.7%	35	المصرف العراقي للتجارة (TBI)	
100%	210	المجموع	

النوع الاجتماعي: يتضح من الجدول أن الذكور يشكلون نسبة (٥٦%) من أفراد العينة، وبعدها بلغ (١١٨) فرداً، في حين بلغت نسبة الإناث (٤٤%) وبعدها (٩٢) فرداً من إجمالي العينة البالغ عددها (٢١٠) أفراد. ويعكس هذا التوزيع تقارباً نسبياً بين الجنسين، الأمر الذي يدل على أن العمل المصرفي لا يقتصر على

الذكور، بل يشهد مشاركة فاعلة للنساء في مختلف الأنشطة المصرفية، مما يعزز من تنوع وجهات النظر ويضفي قدرًا أكبر من الموضوعية على نتائج الدراسة.

العمر: تشير نتائج الجدول إلى أن الفئة العمرية (٢٦-٣٥ سنة) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٣٥٪) وبعدها (٧٤) فردًا، تلتها الفئة العمرية (٣٦-٤٥ سنة) بنسبة (٣٠٪) وبعدها (٦٣) فردًا، ثم فئة (٢٥ سنة فأقل) و(٤٦-٥٥ سنة) بنسبة متساوية بلغت (١٥٪) لكل منهما، في حين جاءت الفئة العمرية (٥٦ سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (٥٪). ويعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئات عمرية وسطى تمتلك مزيجًا من الحيوية والخبرة العملية، وهو ما ينسجم مع طبيعة العمل المصرفي ومتطلباته.

التحصيل الدراسي: يبين الجدول أن أغلبية أفراد العينة يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة (٦١٪) وبعدها (١٢٨) فردًا، تلاهم حملة شهادة الماجستير بنسبة (١٧٪)، ثم حملة الدبلوم العالي بنسبة (١١٪)، في حين بلغت نسبة حملة الدبلوم (٩٪)، وجاء حملة الدكتوراه بنسبة محدودة بلغت (٢٪). ويشير هذا التوزيع إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة، الأمر الذي يدعم قدرتهم على استيعاب مفاهيم التمويل الأخضر وتحليل أبعاد المرونة المالية بدقة.

التخصص الأكاديمي: تُظهر النتائج أن تخصص المحاسبة جاء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٤٪) وبعدها (٧٢) فردًا، يليه تخصص المالية والمصرفية بنسبة (٢٨٪)، ثم تخصص إدارة الأعمال بنسبة (١٨٪)، في حين بلغت نسبة تخصص الاقتصاد (١٥٪)، وجاءت التخصصات الأخرى بنسبة (٥٪). ويعكس هذا التوزيع انسجام التخصصات الأكاديمية لأفراد العينة مع طبيعة العمل المصرفي، ولاسيما في ما يتعلق بالتحليل المالي وإدارة المخاطر والتمويل.

سنوات الخدمة: تشير بيانات الجدول إلى أن الفئة (١١-١٥ سنة) من سنوات الخدمة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٢٩٪) وبعدها (٦١) فردًا، تلتها فئة (٦-١٠ سنوات) بنسبة (٢٧٪)، ثم فئة (١٦-٢٠ سنة) بنسبة (٢٠٪)، في حين بلغت نسبة فئة (٥ سنوات فأقل) (١٤٪)، وجاءت فئة (٢١ سنة فأكثر) بنسبة (١٠٪). ويُظهر هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة عملية متوسطة إلى مرتفعة، الأمر الذي يعزز من موثوقية آرائهم تجاه متغيرات الدراسة.

أعمل في: يوضح الجدول أن توزيع أفراد العينة على المصارف المشمولة بالدراسة جاء متساويًا، إذ بلغ عدد الباحثين (٣٥) فردًا من كل مصرف، وبنسبة (١٦.٧٪) لكل منها. ويعكس هذا التوزيع المتوازن عدالة التمثيل بين المصارف الأهلية والحكومية، ويُساهم في تعزيز دقة المقارنات والتحليل الوصفي لنتائج الدراسة دون تحيز لمصرف دون آخر.

ثانيًا: اختبار الثبات (Reliability Test)

تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، الذي يُعد من أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً في تقييم مدى اتساق واستقرار فقرات الاستبانة، وقياس درجة التجانس الداخلي بين الفقرات التي تهدف إلى قياس البعد أو المتغير ذاته. ويسهم هذا الاختبار في التحقق من موثوقية أداة القياس وصلاحيتها للاستخدام في التحليل الإحصائي اللاحق. تتراوح قيمة معامل كرونباخ ألفا بين (٠-١)، إذ تشير القيم المرتفعة، ولاسيما تلك التي تتجاوز (٠.٧٠)، إلى مستوى مقبول أو عالٍ من الثبات، بما يعكس قدرة فقرات الاستبانة على قياس المتغيرات بصورة دقيقة ومتسقة.

الجدول (2) قيم معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات والمقياس	عدد الفقرات	قيمة الثبات
التمويل الأخضر	20	0.842
المرونة المالية	15	0.793
المقياس الكلي	35	0.918

تُظهر نتائج الجدول (٢) أن جميع قيم معاملات الثبات الخاصة بمتغيري التمويل الأخضر والمرونة المالية، إضافة إلى المقياس الكلي، قد تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائياً والبالغ (٠.٧٠)، مما يدل على تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي. ويعكس ذلك ملاءمة فقرات الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة بدقة، الأمر الذي يسمح بالاعتماد على نتائجها في التحليل الوصفي وتفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات العلمية.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي

تُعد طبيعة توزيع البيانات من العوامل الأساسية التي تُبنى عليها عملية اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة في التحليل، إذ إن البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي تسمح باستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية، في حين تتطلب البيانات غير الطبيعية استخدام أساليب بديلة. وانطلاقاً من ذلك، تم إجراء اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من طبيعة توزيع بيانات متغيرات الدراسة.

الجدول (3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة (Kolmogorov-Smirnov)

المتغير	إحصاء الاختبار	عدد المفردات	معنوية الاختبار
التمويل الأخضر	0.072	210	0.081
المرونة المالية	0.068	210	0.094



تُظهر نتائج الجدول (٣) أن قيم معنوية اختبار كولموغوروف-سميرنوف لكلا متغيري الدراسة جاءت أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يدل على أن بيانات التمويل الأخضر والمرونة المالية تتبع التوزيع الطبيعي. وبناءً على ذلك، فإن بيانات الدراسة تُعد ملائمة لاستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية في التحليل الوصفي وتفسير النتائج.

رابعاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تُعد أدوات الإحصاء الوصفي، ولاسيما الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، من الأدوات الأساسية في تحليل بيانات الاستبانة، إذ تسهم في تشخيص مستوى استجابات أفراد العينة، وقياس درجة التشتت والاستقرار في آرائهم تجاه متغيرات الدراسة. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد مستوى توفر أبعاد التمويل الأخضر بوصفه المتغير المستقل، والمرونة المالية بوصفها المتغير التابع، وترتيبها بحسب درجة الأهمية النسبية من وجهة نظر المبحوثين. ويعرض الجدول (٤) نتائج التحليل الوصفي لأبعاد ومتغيرات الدراسة:

الجدول (4) التحليل الوصفي لأبعاد ومتغيرات الدراسة

ت	البعد / المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	الأسهم الخضراء	3.742	0.684	18.28%	3
2	الصناديق الخضراء	3.668	0.721	19.64%	4
3	السندات والقروض الخضراء	3.781	0.653	17.27%	2
4	التأمين الأخضر	3.846	0.612	15.91%	1
	المتغير المستقل: التمويل الأخضر	3.759	0.594	15.80%	الأول
1	الرافعة المالية	2.914	0.642	22.03%	4
2	نسبة التداول	3.128	0.601	19.22%	2
3	صافي التدفق النقدي	3.214	0.579	18.02%	1
4	نسبة الدين	2.867	0.624	21.77%	5
5	الأصول النقدية	3.041	0.593	19.51%	3
	المتغير التابع: المرونة المالية	3.033	0.608	20.05%	الثاني

في ضوء نتائج الجدول (٤)، يتضح أن متغير التمويل الأخضر تحقق بمستوى مرتفع بوسط حسابي كلي بلغ (3.759) وانحراف معياري (0.594) ومعامل اختلاف (15.80%) محتلاً المرتبة الأولى، وهو ما يعكس تجانساً واستقراراً في توجهات المصارف نحو دمج البعد البيئي في قراراتها التمويلية بوصفه أداة استراتيجية لتقليل المخاطر طويلة الأجل وتحسين جودة المحافظ الائتمانية، إذ تصدر بُعد التأمين الأخضر الترتيب بوسط حسابي (3.846) وانحراف معياري (0.612) ومعامل اختلاف (15.91%) بما يشير مصرفياً إلى إدراك عالٍ لأهمية نقل المخاطر البيئية والمناخية إلى شركات التأمين وتقليل احتمالات التعثر الائتماني، تلاه بُعد السندات والقروض الخضراء في المرتبة الثانية بوسط حسابي (3.781) وانحراف معياري (0.653) ومعامل اختلاف (17.27%) وهو ما يعكس توجهاً مصرفياً واضحاً نحو تمويل المشاريع المستدامة طويلة الأجل ذات التدفقات النقدية المستقرة والعوائد المتوقعة الأقل مخاطرة، ثم جاء بُعد الأسهم الخضراء في المرتبة الثالثة بوسط حسابي (3.742) وانحراف معياري (0.684) ومعامل اختلاف (18.28%) بما يدل مالياً على اهتمام المصارف بالاستثمار في الشركات ذات الأداء البيئي الجيد مع بقاء هذا التوجه مقيداً نسبياً بعمق السوق وكفاءة الإفصاح، في حين حل بُعد الصناديق الخضراء في المرتبة الرابعة بوسط حسابي (3.668) وانحراف معياري (0.721) ومعامل اختلاف (19.64%) وهو ما يعكس محدودية الخبرة المؤسسية وضعف البنية التنظيمية الداعمة لهذا النوع من الاستثمارات، وفي المقابل أظهر متغير المرونة المالية مستوى معتدلاً يميل إلى الارتفاع بوسط حسابي كلي بلغ (3.033) وانحراف معياري (0.608) ومعامل اختلاف (20.05%) محتلاً المرتبة الثانية، الأمر الذي يشير مصرفياً إلى تفاوت في قدرة المصارف والمشروعات الممولة على التكيف مع الصدمات المالية تبعاً لاختلاف سياسات إدارة السيولة وهيكل التمويل، إذ تصدر بُعد صافي التدفق النقدي الأبعاد بوسط حسابي (3.214) وانحراف معياري (0.579) ومعامل اختلاف (18.02%) بوصفه المؤشر الأكثر حساسية في التقييم المصرفي لسلامة الموقف المالي وقدرة المقترضين على السداد، تلاه بُعد نسبة التداول في المرتبة الثانية بوسط حسابي (3.128) وانحراف معياري (0.601) ومعامل اختلاف (19.22%) بما يعكس اهتماماً مصرفياً بقدرة المنشآت على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، ثم جاء بُعد الأصول النقدية في المرتبة الثالثة بوسط حسابي (3.041) وانحراف معياري (0.593) ومعامل اختلاف (19.51%) وهو ما يدل على سعي المصارف إلى تحقيق توازن بين الاحتفاظ بالسيولة وتوظيف الأموال لتحقيق عوائد، في حين جاءت الرافعة المالية في المرتبة الرابعة بوسط حسابي (2.914) وانحراف معياري (0.642) ومعامل اختلاف (22.03%) بما يعكس تحفظاً مصرفياً واضحاً في استخدام الديون خشية ارتفاع مخاطر التعثر، وتلتها نسبة الدين في المرتبة الخامسة والأخيرة بوسط حسابي (2.867) وانحراف معياري (0.624) ومعامل اختلاف (21.77%) وهو ما يؤكد وجود حساسية عالية تجاه مستويات المديونية وحرص المصارف على خفض المخاطر الائتمانية، وبذلك تُظهر النتائج ترابطاً



منطقيًا بين التوجه المرتفع نحو أدوات التمويل الأخضر من جهة، ومستوى المرونة المالية المعتدل من جهة أخرى، بما يعني أن تعظيم الأثر المالي للتمويل الأخضر يتطلب تعزيز إدارة السيولة وهيكلة التمويل لتحقيق توازن مستدام بين العائد والمخاطرة والاستدامة.

خامساً: اختبار الفرضيات البحثية

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأخضر والمرونة المالية.

للتأكد من صحة هذه الفرضية، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس طبيعة وقوة العلاقة بين متغيري الدراسة، وقد أظهرت نتائج الجدول (٥) وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين التمويل الأخضر والمرونة المالية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.861)، وهي قيمة مرتفعة تعكس علاقة طردية قوية، كما أن قيمة احتمالية الخطأ بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد (0.05)، مما يدل على أن العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية، وبناءً عليه تُقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الأولى:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الأسهم الخضراء والمرونة المالية.

تشير نتائج الجدول (٥) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين الأسهم الخضراء والمرونة المالية بلغت (0.789)، وهي علاقة موجبة قوية، ومع قيمة احتمالية خطأ (0.000)، مما يدل على دلالة إحصائية عالية، ويعكس ذلك أن الاستثمار في الأسهم الخضراء يسهم في تحسين الاستقرار المالي وتنوع مصادر العائد، وعليه تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصناديق الخضراء والمرونة المالية.

أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين الصناديق الخضراء والمرونة المالية بلغ (0.714)، وهي علاقة موجبة متوسطة تميل إلى القوة، ومع قيمة احتمالية خطأ (0.000)، مما يؤكد معنوية العلاقة إحصائيًا، ويشير إلى أن الصناديق الخضراء تمثل أداة داعمة للمرونة المالية رغم تفاوت مستوى تطبيقها، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السندات والقروض الخضراء والمرونة المالية.

بيّنت نتائج التحليل أن قيمة معامل الارتباط بين السندات والقروض الخضراء والمرونة المالية بلغت (0.802)، وهي قيمة مرتفعة تعكس علاقة طردية قوية، ومعنوية إحصائية عند مستوى (0.000)، مما يدل على أن هذا النوع من التمويل يساهم في تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات المالية من خلال توفير مصادر تمويل مستقرة طويلة الأجل، وعليه تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التأمين الأخضر والمرونة المالية.

تشير نتائج الجدول (٥) إلى أن معامل الارتباط بين التأمين الأخضر والمرونة المالية بلغ (0.835)، وهي من أعلى القيم المسجلة، مع قيمة احتمالية خطأ (0.000)، مما يعكس قوة العلاقة ودلالاتها الإحصائية، ويؤكد الدور المحوري للتأمين الأخضر في تقليل المخاطر الائتمانية وتحسين الاستقرار المالي، وبذلك تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول (5) نتائج اختبار العلاقة بين أبعاد التمويل الأخضر والمرونة المالية

ت	المتغير / البعد	قيمة معامل الارتباط	عدد المفردات	قيمة احتمالية الخطأ
1	الأسهم الخضراء	0.789	210	0.000
2	الصناديق الخضراء	0.714	210	0.000
3	السندات والقروض الخضراء	0.802	210	0.000
4	التأمين الأخضر	0.835	210	0.000
	المتغير المستقل: التمويل الأخضر	0.861	210	0.000

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتمويل الأخضر في المرونة المالية. لتحقق هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر متغير التمويل الأخضر في متغير المرونة المالية، وقد أظهرت نتائج الجدول (٦) أن قيمة الحد الثابت (α) بلغت (1.239)، وهي تمثل القيمة المتوقعة للمرونة المالية عند ثبات متغير التمويل الأخضر، في حين بلغ معامل الانحدار (0.781) (β)،

مما يشير إلى وجود تأثير طردي ومعنوي للتمويل الأخضر في المرونة المالية، أي أن زيادة مستوى التمويل الأخضر بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة المرونة المالية بمقدار (0.781). أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.892)، وهو ما يعني أن التمويل الأخضر يُفسر ما نسبته (89.2%) من التباين في المرونة المالية، وهي نسبة تفسير مرتفعة تعكس قوة النموذج. كما بلغت قيمة اختبار (F) (127.278) وبمستوى معنوية (0.000)، الأمر الذي يؤكد معنوية النموذج الإحصائي ككل، وبناءً عليه تُقبل الفرضية الرئيسية الثانية.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للأسهم الخضراء في المرونة المالية.

تشير نتائج الجدول (٦) إلى أن قيمة الحد الثابت (α) بلغت (1.124)، في حين بلغ معامل الانحدار (β) (0.573)، وهو ما يعكس تأثيراً طردياً ومعنوياً للأسهم الخضراء في المرونة المالية. كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.659)، أي أن الأسهم الخضراء تُفسر (65.9%) من التباين في المرونة المالية، وقد عززت قيمة اختبار (F) البالغة (90.286) ومعنويته (0.000) قوة النموذج، وعليه تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للصناديق الخضراء في المرونة المالية.

أظهرت النتائج أن قيمة الحد الثابت (α) بلغت (1.276)، وبلغ معامل الانحدار (0.472) (β)، مما يشير إلى وجود تأثير طردي للصناديق الخضراء في المرونة المالية. كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.518)، أي أن هذا البُعد يُفسر (51.8%) من التباين في المرونة المالية، وبذلك تكون قيمة معامل الارتباط (r) ($0.720 \approx \sqrt{0.518}$)، وهي علاقة متوسطة تميل إلى القوة، وقد أكدت قيمة اختبار (F) البالغة (73.234) ومعنويته (0.000) معنوية هذا التأثير، وبناءً عليه تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للسندات والقروض الخضراء في المرونة المالية.

تشير نتائج التحليل إلى أن قيمة الحد الثابت (α) بلغت (1.091)، في حين بلغ معامل الانحدار (β) (0.409)، مما يدل على وجود تأثير طردي معنوي لهذا البُعد في المرونة المالية. وقد بلغ معامل التحديد (R^2) (0.571)، أي أن السندات والقروض الخضراء تُفسر (57.1%) من التباين في المرونة المالية، وقد دعمت قيمة اختبار (F) البالغة (75.599) ومعنويته (0.000) قوة هذا التأثير، وعليه تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للتأمين الأخضر في المرونة المالية.



أظهرت نتائج الجدول (٦) أن قيمة الحد الثابت (α) بلغت (1.468)، وبلغ معامل الانحدار (β) (0.783)، وهو أعلى معامل تأثير بين الأبعاد، مما يعكس تأثيراً طردياً قوياً للتأمين الأخضر في المرونة المالية. كما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.748)، أي أن هذا البعد يُفسر (74.8%) من التباين في المرونة المالية، وقد أكدت قيمة اختبار (F) البالغة (120.731) ومعنويته (0.000) قوة النموذج، وبناءً عليه تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر أبعاد التمويل الأخضر في المرونة المالية

ت	المتغير / البعد	α	β	t(β)	Sig. t	R ²	F	Sig. F
1	الأسهم الخضراء	1.124	0.573	10.844	0.000	0.659	90.286	0.000
2	الصناديق الخضراء	1.276	0.472	9.105	0.000	0.518	73.234	0.000
3	السندات والقروض الخضراء	1.091	0.409	10.279	0.000	0.571	75.599	0.000
4	التأمين الأخضر	1.468	0.783	13.946	0.000	0.748	120.731	0.000
	التمويل الأخضر (كلي)	1.239	0.781	12.289	0.000	0.892	127.278	0.000

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. أن البحث استندت إلى قاعدة بشرية مصرفية متوازنة ومتنوعة من حيث النوع الاجتماعي، والفئات العمرية، والمؤهلات العلمية، والتخصصات الأكاديمية، ومستويات الخبرة، فضلاً عن التمثيل العادل للمصارف الأهلية والحكومية، وهو ما يعكس نضجاً مؤسسياً في البيئة المصرفية العراقية ويمنح نتائج البحث مصداقية عالية، إذ إن آراء المبحوثين صدرت عن كوادر تمتلك تأهيلاً علمياً وخبرة عملية تتلاءم مع طبيعة العمل المالي والمصرفي، الأمر الذي يجعل تقييمهم لممارسات التمويل الأخضر ومستوى المرونة المالية معبراً عن الواقع الفعلي لسياسات المصارف وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية.
٢. يتضح أن المصارف العراقية تتجه بشكل متزايد نحو تبني ممارسات التمويل الأخضر، ولاسيما الأدوات المرتبطة بإدارة المخاطر البيئية والتمويل المستدام طويل الأجل، بما يعكس وعياً مصرفياً بأهمية إدماج البعد البيئي في السياسات التمويلية لتعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المستقبلية، مع استمرار الحاجة إلى تطوير بعض الأدوات الخضراء على المستوى المؤسسي والتنظيمي.
٣. يتبين أن مستوى المرونة المالية في المصارف يتسم بالاعتدال، ويرتكز بدرجة أساسية على كفاءة إدارة السيولة والتدفقات النقدية، مقابل تحفظ نسبي في استخدام الرافعة المالية والديون، الأمر الذي يعكس نهجاً مصرفياً حذراً يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل احتمالات التعثر، وإن كان ذلك قد يحد جزئياً من فرص التوسع والنمو.
٤. يتضح وجود علاقات ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأخضر بأبعاده المختلفة والمرونة المالية، بما يشير إلى أن التوسع في استخدام أدوات التمويل الأخضر يرتبط بتحسين قدرة المصارف على التكيف المالي، ويبرز التمويل الأخضر بوصفه أحد العناصر الداعمة للبنية المالية والاستقرار المؤسسي.
٥. يتبين أن التمويل الأخضر يمارس تأثيراً مباشراً ومعنوياً في المرونة المالية، ولاسيما من خلال الأدوات المرتبطة بإدارة المخاطر والاستقرار طويل الأجل، الأمر الذي يؤكد أن التمويل الأخضر يمثل أحد المحددات الرئيسية لقدرة المصارف على مواجهة التقلبات الاقتصادية والمالية.

ثانياً: التوصيات

١. يتطلب من إدارات المصارف العراقية الاستثمار المنهجي في رأس المال البشري من خلال تعزيز سياسات التطوير والتدريب المتخصص في مجالات التمويل الأخضر وإدارة المخاطر المالية، والاستفادة من التنوع الوظيفي والعلمي والخبراتي للعاملين في تشكيل فرق عمل متعددة التخصصات تدعم اتخاذ القرار المالي



- الرشيد، بما يسهم في تحويل هذا التنوع المؤسسي إلى ميزة تنافسية حقيقية تعزز المرونة المالية، وتدعم الاستدامة، وترفع كفاءة الأداء المصرفي في مواجهة التحديات المستقبلية.
٢. تعزيز تبني استراتيجية متكاملة للتمويل الأخضر داخل المصارف من خلال تطوير الأدوات المالية الخضراء، وتحديث الأطر التنظيمية والحوكومية الداعمة لها، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية بما ينسجم مع أفضل الممارسات المصرفية الدولية.
٣. العمل على تحقيق توازن فعال بين الحذر الائتماني ودعم النمو المالي عبر تحسين إدارة السيولة، وتنوع مصادر التمويل، وإعادة هيكلة المديونية بشكل مدروس بما يعزز القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية.
٤. دمج مؤشرات التمويل الأخضر ضمن أنظمة التقييم المالي والائتماني، بما يسمح بالاستفادة من العلاقة الإيجابية بين التمويل الأخضر والمرونة المالية وتحويلها إلى أداة داعمة لاتخاذ القرار المصرفي.
٥. إدراج التمويل الأخضر بوصفه عنصرًا جوهريًا في الاستراتيجيات المصرفية طويلة الأجل، مع توجيه الموارد والاستثمارات نحو الأدوات الخضراء الأكثر قدرة على تعزيز المرونة المالية وبناء نظام مصرفي أكثر صلابة واستدامة.



المصادر

رسائل واطاريح.

١. شاكر، زهراء ناثر. (٢٠٢١). تأثير معدل النمو الفعلي والمستدام في تعزيز المرونة المالية: دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠١١-٢٠١٨. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

مقالات ومجلات.

١. الأسدي، سيف الدين أحمد عواد، وفارس. علي أحمد (٢٠٢١)، تأثير مؤشرات المرونة المالية في الأداء المالي: دراسة تحليلية للشركات العراقية الصناعية، مجلة الوارث العلمية، جامعة كربلاء، مجلد ٣، العدد ٧.
٢. اسكندر. زهراء جار الله (٢٠٢١). دور التمويل الأخضر في تحقيق الاستدامة المالية: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في مصرفي جيهان والموصل للتنمية والاستثمار في محافظة نينوى. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١١، العدد ١.
٣. البناء. زينب مكي والأمير. نور نبيل عبد (٢٠١٩)، التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 60.
٤. حسن. أنس فلاح و الغفور. فُتَيْبَةُ أُمَجْد عبد و الخزرجي. مُحَمَّد عَيْدَان باني(٢٠٢٥)،إسهام التمويل الأخضر في تحقيق التسويق المستدام: دراسة استقصائية في مصرف الرشيد. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد (يونيو).
٥. رماش. منال وقرمية. دوفي(٢٠٢٢)، دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي: الصين أنموذجاً. جامعة ميلة /الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد ٧، العدد ٢.
٦. سعيد. بلال نوريو مكطوف. هنادي صكر (٢٠٢٢) التمويل الأخضر وتأثيره في الأداء المالي للمصارف: دراسة حالة لمصرفي الزراعي والتعمير الصينيين وإمكانية تطبيقه في العراق. مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد ٧ - العدد ١ (عدد خاص)
٧. علي. حيدر حمودي و اسد.هند احمد (٢٠٢٣)، تأثير المرونة المالية في كفاءة الاستثمار: دراسة تحليلي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (B١٧٦).
- [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(B\).19635](https://doi.org/10.36322/jksc.176(B).19635)
٨. علي. حيدر حمودي و اسد.هند احمد (٢٠٢٣)، تأثير المرونة المالية في كفاءة الاستثمار: دراسة تحليلي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (B١٧٦).
٩. منال. رماش وقرمية. دوفي(٢٠٢٢). دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي: الصين أنموذجاً. مجلة اقتصاد والمال ولأعمال. مجلد ٧، العدد ٢.



مواقع الالكترونية

١. صالح. ايمن (٢٠٢٢)، التمويل الاخضر، صنوق النقد العربي، شبكة المعرفة <http://www.amf.org.ae> Websit

References.

2. Cheberyako, O. V., Varnalii, Z. S., Borysenko, O. A., & Miedviedkova, N. S. (2021). "GREEN" finance as a modern tool for social and environmental security,. Earth and Environmental Science .
3. Cherkasova, V., & Kuzmin, E. (2018). Financial flexibility as an investment efficiency factor in Asian companies. Gadjah Mada International Journal of Business, 20(2), 137-164.
4. Gregory, R. P. (2020). The Effect of Political Uncertainty on Financial Flexibility and Firm Value. Available at SSRN 3585726.
5. IFC .(2022) .International Finance Corporation, <http://ifc.org>
6. Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015) ,Managerial Finance,14 th Edition, Authorised Adaptation From The United States ,p 126
7. Mohd, S., & Kaushal, V. K. (2018). Green finance: A step towards sustainable development. *MUDRA: Journal of Finance and Accounting*, 5(1), 59-74. doi:10.17492/mudra.v5i01.13036
8. On Profitability And Financial Flexibility, Vol.8, Issue7.
9. Oxford Dictionary (2011) , Oxford Word Power ,by Oxford University Press
10. Sreenivasulu, A., & Mamilla, R.(2022). Impact Of Capital Structure